

و « طاعة البنوة » ، (والمصالح) الشخصية ، وفي الوقت ذاته كان مستخدمو وزارة الدفاع يوظفون للاعتبارات ذاتها . وفي حين كان بيرس يدعو الى قيام خدمة مدنية حرة سياسيا وكثوة ، كان يتجاهل كون وزارة الدفاع مليئة بموظفين عينوا استنادا لمحاباة سياسية مع انهم غير كفوئين ومع انهم موظفون فاسدون (١٢٦).

٤ - حين حاول الدكتور زيفي داينشتين ، نائب وزير الدفاع الذي خلف بيرس في مهامه ، ان يجرد وزارة الدفاع من دوائر متعددة ويضعها في يد الجيش ليجعل عملها « اكثر انسيابا » - على الطريقة الاميركية - قوبل بمعارضة قادها يتسحاق رابين ، رئيس اركان الجيش . فقد رفضت قيادة الجيش ان تتولى مسؤولية « اعمال المساندة تلك (التطوير ، التسليح ، التموين) وارادت ان تشغل وزارة الدفاع بها من ناحية وان تجنب نفسها مزلق التحول الى مجموعة من « التجار » و « الكتبة » (هكذا ينظر الجيش لموظفي وزارة الدفاع) على اعتبار ان ذلك دون مستوى الجيش وينال من كرامته (١٢٧).

٥ - ولعل اكثر الاسباب والوقائع اهمية ان غياب الثلاثي بن جوريون - ديان - بيرس ، المدافعون الاوائل عن الجيش لم يمن ، من الناحية العملية ، سيادة فريق آخر له موقف مضاد من الجيش . بل ان عكس ذلك هو الصحيح . فبن جوريون واقطاب محوره تميزوا بخبراتهم العسكرية الذاتية ، مما حد ، في كثير من الاحيان ، من قدرة الجيش في التصرف على هواه . وازاء انعدام خبرة اشكول العسكرية (بالمقارنة) بدا الجيش اقوى واصبح اعتماد رئيس الوزراء على « نصائح » رئيس الاركان اكثر . وهكذا وفي حين كان اشكول ، بحكم كونه وزيرا للمالية ، ضابطا ماليا على الجيش في عهد بن جوريون ، اصبح عهده متميزا بمجزه عن قول « لا » لطلبات رابين والجيش الخاصة بالحصول على اموال اكثر واسلحة احدث . « وبزوال الايدي القديمة (المسكة بزمام الامن والجيش) بن جوريون ، ديان ، وبيرس ، تدعم تأثير رابين في المسائل المتعلقة بالامن ، الى حد كبير » (١٢٨). من ناحية ثانية فان قوة شخصيات بن جوريون ، ديان ، بيرس ، ورصيدهم الشخصي والتاريخي (وخاصة بن جوريون) لم تكن لتوازيه شخصية اشكول الذي اشتهر ، بالمقارنة ، بالضعف

والتردد وفقدان القدرة على الحسم . والجيش ، اي جيش ، خاصة اذا ما اصبح مؤسسة قائمة بذاتها وله طموحاته ، فانه يفضل رأسا ضعيفا له على الرأس القوي القادر على الحد من طموحاته . ولهذا يجب ان لا نستغرب عدم استياء الجيش الاسرائيلي من تطورات الاحداث في العام ١٩٦٤/١٩٦٥ (١٢٩).

٦ - يضاف الى هذا وذاك انه ومع مجيء العام ١٩٦٥ كان الجيش الاسرائيلي قد اصبح مؤسسة قائمة بذاتها ولم تعد بحاجة ، كما كانت في الماضي في فترة التأسيس ، الى شخصيات من نسوع بن جوريون . « وفي الواقع ، فان بإمكان المرء ان يقول انه ومع الوقت ، فان النهج الذي وضعه بن جوريون اصبح جزءا من الروتين ذاته لدرجة انه حين حاول هو بنفسه (اي بن جوريون) ان يلجم ذلك النهج ... فشل في وقف (انسياب) تراث النهج الذي وضعه « فالجيش » اصبح آلة كبيرة وفعالة ذات زخم خاص بها وتتبع نهجاً مضى على قيامه عقدان من الزمان » (١٣٠).

اما تنمة الاجابة على ذلك السؤال الكبير فانها تقود الى السؤال الاساسي والاكبر حول موقع الجيش الاسرائيلي في السياسة الاسرائيلية . ان ذلك يتطلب دراسة لاحداث ايار وحزيران من العام ١٩٦٧ على غرار دراسة لاحداث ايار وحزيران من العام ١٩٤٨/١٩٤٩ من جهة ولقضية لامون براملها الثلاث من جهة ثانية .

الازمة الكبرى الثالثة : حرب حزيران ١٩٦٧

قبل الحديث عن ثقل الجيش وراء احداث حزيران ١٩٦٧ وسطوته في دفع الجهاز السياسي نحو اتخاذ قراراتها الحاسمة ، لا بد من الاشارة الى ان ثمة عوامل عديدة تحكمت واثرت ، بشكل او بآخر ، على تلك القرارات ايضا : « فتردد » اشكول من وجهة نظر الاسرائيليين (وخاصة المسكر) و « اصراره » الدائم على البحث عن مخرج دبلوماسي ، وفشله وقيادة المبابي الحاكم في مواجهة الضغوط التي تعرضا لها ، ورفض كوادر الحزب اقامة حكومة ائتلاف وطني عشية الحرب ، والحملة المركزة التي قادها شمعون بيرس ، السكرتير العام لحزب رافي ، وضغط الرأي العام ، كل هذه العوامل شكلت خلفية للدور الذي لعبه الجيش في تلك الازمة (١٣١): ضمن ذلك المناخ